وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 13 يوليو 2023

أخبار الطاقة

النفط عالق بين ضغوط الإمداد والشكوك الاقتصادية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

حل النفط أمس الأربعاء في سوق عالقة بين توقعات بتخفيضات الإمدادات من قبل أكبر مصدري الوقود في العالم ستدفع الأسعار للارتفاع والمخاوف من ضعف الاقتصاد العالمي الذي سيضعف الطلب، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 26 سنتًا إلى 79.66 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0855 بتوقيت جرينتش، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتًا إلى 75.11 دولارًا للبرميل.

وقال سوفرو ساركار، كبير محللي الطاقة في بنك دي بي أس، وبشكل أساسي، يجب أن نصل إلى وضع عجز في العرض في الربع الثالث، لكن ما إذا كان هذا قد تخللته مخاوف الركود والمشاعر الحذر بشأن رفع أسعار الفائدة.

وستوفر بيانات التضخم الأمريكية في وقت لاحق أدلة على توقعات أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد في العالم. وتتوقع الأسواق ارتفاعًا إضافيًا، لكن دورة رفع الأسعار في الولايات المتحدة بلغت ذروتها. ويمكن أن تؤدي المعدلات المرتفعة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط.

وقالت مصادر في السوق نقلاً عن أرقام الصناعة لمعهد البترول الأمريكي إن مخزونات الخام الأمريكية ارتفعت بنحو ثلاثة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في السابع من يوليو. وتوقع محللون ارتفاعا بمقدار 500 الف برميل في مخزونات الخام. وتشير التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تشديد السوق حتى عام 2024

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يظل سوق النفط مشدودًا في النصف الثاني من عام 2023، مستشهدة بالطلب القوي من الصين والدول النامية جنبًا إلى جنب مع تخفيضات الإمدادات من كبار المنتجين. ومن المتوقع صدور توقعات جديدة من وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع.

وقال تاماس فارجا المحلل في بي.في.إم في إشارة إلى توقعات إدارة معلومات الطاقة «توازن النفط يصبح أكثر إحكاماً إما عند خفض العرض أو عند تعديل الطلب بالزيادة. وإذا حدث كلاهما في نفس الوقت يمكن أن يكون التغيير زلزاليا». ومن الواضح أنها ليست قلقة بشأن الركود الناجم عن التضخم والذي يمكن أن يضعف الاستهلاك العالمي للنفط.

برنت يقترب من 80 دولارًا

وتعهدت السعودية، أكبر منتج، الأسبوع الماضي بتمديد خفض الإنتاج مليون برميل يوميا في أغسطس، بينما ستخفض روسيا الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يومياً، وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يرتفع مع انخفاض الدولار قبل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، بينما يقترب برنت من 80 دولارًا. والمستويات بدأت صعودية حيث انخفض الدولار قبيل بيانات التضخم الرئيسية في الولايات المتحدة، في حين كانت إجراءات التحفيز الصينية والبناء المحتمل في المخزونات الأمريكية محل التركيز أيضًا.

وارتفعت أسعار النفط الخام يوم الاربعاء، متتبعة ضعف الدولار، الذي انخفض إلى أدنى مستوى في شهرين على خلفية المراهنات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من الوصول إلى ذروة أسعار الفائدة في دورته الحالية. امتد الدولار في انخفاضه خلال الجلسة الآسيوية، منخفضًا بنسبة 0.4 ٪ مقابل سلة من العملات، كما أدى تقلص الإمدادات، مع سريان تخفيضات الإنتاج من السعودية وروسيا، إلى ارتفاع أسعار النفط. وكان خام برنت على وشك الاختراق فوق مستوى 80 دولارًا للبرميل، وهو ما قال محللون إنه قد يرسل المزيد من الإشارات الصعودية إلى أسواق الخام. ويظل مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي في بؤرة التركيز وسط تكهنات برفع سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي.

ومع ذلك، أدى توقع بيانات التضخم لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي إلى بعض الهدوء في الارتفاع الأخير للنفط. ومن المتوقع أن تظهر قراءة مؤشر أسعار المستهلكين يوم الأربعاء انخفاضًا في معدل التضخم الرئيسي، بينما من المتوقع أن يظل التضخم الأساسي لمؤشر أسعار المستهلكين ثابتًا.

ومن المتوقع إلى حد كبير أن يؤدي التضخم الأساسي العنيد إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة من جانب بنك

الاحتياطي الفيدرالي حيث يتحرك لتهدئة ضغوط الأسعار المرتفعة.

ومن المقرر أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بما لا يقل عن 25 نقطة أساس في اجتماع نهاية يوليو، مع حذر عدد كبير من المسؤولين من أن المزيد من الزيادات في المخزن.

لكن العديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي قالوا أيضًا إن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان على وشك الانتهاء من دورة رفع أسعار الفائدة ، مما أدى إلى اندلاع ارتفاع في الأصول المدفوعة بالمخاطر هذا الأسبوع، مع تراجع الدولار.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي، أن مخزونات النفط الخام الأمريكية نمت بشكل غير متوقع بأكثر من مليوني برميل في الأسبوع المنتهي في 7 يوليو. وبقراءة مماثلة من بيانات إدارة معلومات الطاقة الرسمية المقرر إجراؤها في وقت لاحق يوم الأربعاء، والتي من المتوقع أن تظهر سحب 2.2 مليون برميل.

وكانت أسواق النفط تنتظر أيضًا إشارات بشأن أي إجراءات تحفيزية أخرى في الصين، أكبر مستورد للخام، حيث تكافح البلاد مع تباطؤ التعافي الاقتصادي بعد ان ذكرت صحيفة تشاينا سيكيوريتيز جورنال الإعلامية المدعومة من الحزب الشيوعي الصيني يوم الأربعاء أنه من المرجح أن تزيد بكين الإنفاق التحفيزي لدعم الاقتصاد، بعد سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة في البلاد.

ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات التحفيز الصينية المتزايدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، مما قد يساعد بدوره في زيادة الطلب على النفط مع زيادة الاستهلاك المحلي للوقود.

المعنويات الصعودية تعود لسوق النفط .. الخام الأمريكي مرشح لأقوى أداء في 4 أسابيع

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

سجل الخام الأمريكي أعلى إغلاق منذ أوائل أيار (مايو) الماضي مرتفعا نحو 6.2 في المائة في تموز (يوليو) حتى الآن، وفي حال تم الحفاظ على المكاسب طوال الشهر الجاري يتوقع أن تسجل الأسعار أقوى أداء خلال أربعة أسابيع منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي التي كان قد ارتفع فيها خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 8.4 في المائة.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة زادت هذا الأسبوع بمقدار 3.026 مليون برميل بعد انخفاضها بمقدار 4.382 مليون برميل في الأسبوع السابق بينما كانت التوقعات هي حدوث زيادة أقل بكثير بمقدار 200 ألف برميل في مخزونات النفط الخام الأمريكية.

وارتفع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.4 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 30 حزيران (يونيو) - وذلك وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة - بزيادة 200 ألف برميل يوميا عن بداية العام.

من جهتها، ذكرت وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية أن إنتاج «أوبك+» بلغ 41.34 مليون برميل، وجاء ذلك في أعقاب انخفاض كبير بلغ 670 ألف برميل في اليوم في أيار (مايو) إلى أدنى مستوى له في 19 شهرا مع انضمام سبع دول إلى روسيا في إدخال تخفيضات طوعية، ستبقى سارية حتى نهاية 2023.

وعدت بلاتس أن تحالف «أوبك +» يعمل على خفض الإنتاج في وقت لا يزال يعاني فيه القطاع ضعف المؤشرات الاقتصادية العالمية، موضحة أنه لن يجتمع وزراء «أوبك +» لمناقشة أوضاع السوق وأحجام الإنتاج حتى 26 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل لكنهم قالوا إنهم يظلون على أهبة الاستعداد لعقد أي اجتماع استثنائي في حالة الضرورة.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن أسعار النفط تتحرك صعودا ببطء على مدى الأسابيع الأخيرة حيث بدأت المعنويات الصعودية تتراكم على خلفية خفض المعروض من جانب السعودية بنحو مليون برميل يوميا لشهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) وتعهد روسيا بخفض صادراتها النفطية.

وأوضحوا في تصريحات أمس أن محاولات الصين لتعزيز الإنتاج الصناعي المحلي مستمرة بشكل متزايد

وذلك في إطار جهود التحفيز الحكومي الاقتصادي وذلك رغم استمرار الوكالات الدولية مثل «أوبك» أو وكالة الطاقة الدولية في المراهنة على نمو الطلب الصيني القوي في النصف الثاني من 2023.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن مخاوف التباطؤ والركود الاقتصادي تقاوم خطط ضبط المعروض النفطي من خلال الخفض المتوالي للإنتاج في تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا، مشيرا إلى أن بيانات وتقديرات نمو الطلب متضاربة خاصة في الصين ولا سيما أن مؤشر أسعار المنتجين في الصين انخفض لمدة 11 شهرا على التوالي ما يشير إلى التحفيز المالي لا يعزز الإنتاج الصناعي فعليا.

وأشار إلى أن اعتماد الاقتصاد الصيني على الصادرات الصناعية التي تحولت إلى مستويات سلبية حيث يواجه المشترون عبر حوض الأطلسي المخاوف المتزايدة من الركود.

أما سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف فيرى أن هناك إدراكا متزايدا بأن السوق بدأت تشعر بتأثير تخفيضات إنتاج السعودية وقيود الصادرات الروسية حيث ارتفع صافي مراكز صناديق التحوط في عقود خام برنت بما يعادل 25 مليون برميل في الأسبوع الماضي وهو أكبر بناء أسبوعي في شهرين ما يشير إلى ارتفاع محتمل في الأسعار على المدى القصير.

ولفت إلى ميل أسعار النفط الخام إلى الارتفاع وسط مؤشرات على انخفاض إنتاج الخام الروسي ما يشير إلى أن تخمة المعروض في السوق قد تكون على وشك الانتهاء حيث انخفض متوسط شحنات النفط الخام الروسي إلى أقل من متوسطاتها في شباط (فبراير) وهو تطور رئيس في السوق التي تعثرت هذا العام بسبب صادرات الخام الروسي الأقوى من المتوقع.

ويقول أندريه ياني‌يف المحلل البلغاري ومختص شؤون الطاقة إن المعنويات الصعودية تعود بقوة إلى السوق النفطية عقب توقعات بأن الصين ستتخذ مزيدا من الخطوات لإنعاش اقتصادها بحوافز إضافية.

ونقل عن توقعات صادرة عن محللين أمريكيين وبنك «ستاندرد تشارترد» ترجح حدوث عجز في الإمدادات النفطية خلال الأشهر المقبلة وسط توقعات بارتفاع الطلب العالمي الموسمي في فصل الصيف واستمرار خفض الإمدادات النفطية من جانب كبار المنتجين.

وأكدت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام أن النفط الخام انخفض بنسبة 6.7 في المائة هذا العام بسبب ضعف الصين والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية وصمود المعروض من المنتجين بما في ذلك روسيا.

ولفتت إلى الدور السعودي المؤثر في دعم السوق حيث تعهدت السعودية وروسيا وحفزت بقية الأعضاء

فـي تحالـف «أوبـك +» نحـو إجراء مزيد من تخفيضات الإمـدادات النفطية، لافتة إلى ترقب السـوق بيانات التقاريـر الشـهرية مـن «أوبك» ووكالـة الطاقة الدولية اليـوم الخميس للحصول على مؤشـرات جديدة عن سـوق النفط الخام.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسـعار، تجاوزت العقود الآجلة لخام برنت 80 دولارا للبرميل أمس، للمرة الأولـى منـذ أيار (مايو) بعدما أشـارت بيانات التضخـم في الولايات المتحدة إلى أن دورة رفع أسـعار الفائدة فـي أكبر اقتصاد فـي العالم في طريقها إلى الانتهاء.

وأظهرت بيانات صادرة أمس أن أسعار المستهلكين الأمريكيين ارتفعت بشكل طفيف في حزيران (يونيو) مسجلة أقل زيادة سنوية في أكثر من عامين مع استمرار التضخم في التراجع.

وتتوقـع الأسـواق رفـع أسـعار الفائدة مرة أخرى، لكنها ترجـح أيضا أن دورة رفع أسـعار الفائدة في الولايات المتحدة بلغت ذروتها.

وارتفعـت العقـود الآجلـة لخـام برنـت 51 سـنتا إلـى 79.91 دولار للبرميـل بحلـول السـاعة 12:56 بتوقيت جرينتش بعدما وصلت إلى 80.05 دولار للبرميل في وقت مبكر. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس 62 سـنتا إلى 75.45 دولار للبرميل.

وتعرضـت الأسـعار لضغـوط من ارتفاع مخزونـات الخام الأمريكية بنحو ثلاثة ملايين برميل في الأسـبوع المنتهـي في السـابع مـن تموز (يوليو)، وفقا لبيانات معهـد البترول الأمريكي.

وكان محللـون اسـتطلعت «رويترز» آراءهم قد توقعوا زيادة مخزونـات الخام بمقدار 500 ألف برميل. وفي الجلسـة السـابقة، ارتفع النفط بنحو 2 في المائة، مدعوما بهبوط الدولار وتوقعات بزيادة الطلب العالمي على الخام.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 79.67 دولار للبرميل أمس الأول مقابل 79.07 دولار للبرميـل فـي اليوم السـابق. وقال التقريـر اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس إن سـعر السـلة التي تضم متوسـطات أسـعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق سـادس ارتفاع له على التوالي وإن السـلة كسـبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسـه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 76.18 دولار للبرميل.

44 تريليون دولار حاجة العالم للاستثمار التراكمي لتحويل الطاقة حتى 2030

الرياض

تستضيف مملكة البحرين في الفترة ما بين 5 و7 سبتمبر القادم، الدورة الخامسة من مؤتمر جيبكا للرعاية المسؤولة الذي ينظمه الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، المنظمة الممثلة للقطاع في دول مجلس التعاون الخليجي، كل عامين. وسيفتتح المؤتمر، المزمع عقده هذا العام في فندق الريتز كارلتون المنامة، المهندس كمال بن أحمد محمد رئيس هيئة الكهرباء والماء ورئيس مجلس إدارة شركة جيبك، بكلمة يلقيها أمام الحضور في اليوم الرئيس للحدث الموافق للسادس من سبتمبر.

سيعمل مؤتمر جيبكا للرعاية المسؤولة، خلال فترة انعقاده، على تقييم آليات عمل تقنيات التحول الرقمي والامتثال، بهدف تبسيط وتكامل عمليات إعداد تقارير البيئة والصحة والسلامة، وتنسيق الممارسات عبر مختلف القطاعات والمناطق. وذلك على ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) للعام 2022، الذي يظهر أن العالم بحاجة إلى استثمار تراكمي في تحويل الطاقة قدره 44 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030، وتخصيص ما يعادل 35 تريليون دولار أمريكي من المبلغ الإجمالي للاستثمار في تقنيات تحويل الطاقة. وتبرز هذه النتائج أن الاستثمار في التكنولوجيا وحدها لن يكون كافياً لتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري خلال العقد المقبل، لذلك ستحتاج الحكومة والصناعة للعمل جنباً إلى جنب لخفض تكاليف التقنيات وتحسين الشفافية والمساءلة في إجراءات خفض الانبعاثات.

وستنطلق فعاليات المؤتمر الذي ينعقد هذا العام تحت شعار «الابتكار لبناء مستقبل مستدام»، بكلمة يلقيها عبدالهادي السحيمي، مستشار اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة شركة شيفرون فيليبس السعودية ورئيس لجنة الرعاية المسؤولة في الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» ثم كلمة ترحيبية يلقيها المهندس ياسر عبدالرحيم العباسي، الرئيس التنفيذي لشركة جيبك.

أما فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر، فستبدأ بكلمة يلقيها خالد العلياني نائب رئيس البيئة والصحة والسلامة

في شركة سابك ونائب رئيس لجنة الرعاية المسؤولة في الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»، يلي ذلك جلسة هامة تتناول العوامل البشرية بحضور ديان جونز، المديرة السابقة لقسم الأداء البشري في شركة بريتش بتروليوم (BP) وعدنان المحمود، نائب الرئيس التنفيذي لشركة جيبك.

ويشارك في المؤتمر لهذا العام مجموعة من أبرز المتحدثين بما فيهم، الدكتور فهد الشريحي، نائب رئيس كفاءة الطاقة وإدارة الكربون في شركة سابك وأيوب الغامدي مدير تطوير المشاريع النمو في المجموعة السعودية للاستثمار وحمد الرشيدي، رئيس من شركة معادن وشارلوت دريزين، مديرة الاستدامة والبيئة في جمعية صناعة البلاستيك وميتشل تومي، نائب الرئيس لشؤون الاستدامة والرعاية المسؤولة في المجلس الأمريكي للكيمياء (ACC) إلى جانب جيفري كوفاكس، رئيس مجموعة قيادة الرعاية المسؤولة في المجلس الدولي لجمعيات المواد الكيميائية (ICCA) ومريم التلمساني، رئيسة مجلس إدارة شبكة الميثاق العالمي بالمملكة العربية السعودية وميس حدادين فين، رئيسة الاستدامة العالمية لدى NexantECA.

وتشمل فعاليات اليوم ما قبل الأول من المؤتمر الموافق لـ5 سبتمبر، ورشة عمل خاصة حول «سلامة المقاولين» تليها ورشة عمل حول رقمنة ممارسات البيئة والصحة والسلامة والاستدامة بمشاركة نخبة من خبراء الصناعة في المنطقة والعالم والذين سيقدمون رؤيتهم العملية حول إدارة سلامة المقاولين إلى جانب مناقشة التطبيقات التكنولوجية في تعزيز كفاءة ممارسات البيئة والصحة والسلامة والاستدامة. وسيقدم المتأهلون للتصفيات النهائية في الدورة الأولى من «مسابقة جيبكا للحياد الكربوني» نبذة عن مشاريعهم المرشحة وسيجري الإعلان عن أسماء الفائزين في حفل خاص لتوزيع الجوائز ضمن فعاليات حفل العشاء الترحيبي.

كما سيستضيف المؤتمر، الدورة الثالثة لجائزة جيبكا للتميز في الرعاية المسؤولة، حيث سيتم الإعلان عن الفائزين في حفل توزيع الجوائز ضمن فعاليات حفل عشاء اليوم الأول الموافق لـ6 سبتمبر. تجدر الإشارة إلى أن جوائز جيبكا للتميز في الرعاية المسؤولة مصممة لتكريم الأفراد والشركات الذين أظهروا تميزاً استثنائيا في ممارسات البيئة والصحة والسلامة في الصناعة الكيماوية. وقد استطاعت الجائزة بعد سنوات على إطلاقها من ترسيخ مكانتها باعتبارها منصة هامة للأفراد والشركات لعرض إنجازاتهم وحلولهم المبتكرة الرامية إلى تعزيز نهج آمن ومستدام ومسؤول بيئياً.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور عبدالوهاب السعدون، الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»: «سيكون دور الابتكار واعتماد التكنولوجيا ضرورياً في رحلة الصناعة نحو تحقيق الحياد الكربوني ورفع معايير البيئة والصحة والسلامة والاستدامة في جميع أنحاء المنطقة. لقد انطلقنا في هذه الرحلة منذ أكثر من عقد من الزمن واعتمدنا برنامج الرعاية المسؤولة في منطقة الخليج العربي، ومنذ ذلك الحين شهدنا تحولاً هائلاً في أداء ممارسات البيئة والصحة والسلامة والاستدامة في الصناعة».

وأعرب السعدون، عن سعادته بانعقاد المؤتمر لأول مرة في البحرين والذي سيشكل مناسبة هامة لمشاركة الدروس المستفادة والتطلع إلى المستقبل، حيث تعمل الصناعة على تقليل تأثيرها على البيئة والمساهمة في مكافحة تغير المناخ، مشيراً إلى أن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في عمليات الإنتاج وتطوير وتنفيذ تقنيات جديدة في التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه ليست سوى بعض المسارات التي يمكن للمنتجين اعتمادها لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واحتجازها. وأكد الأمين العام لجيبكا أن الدورة الخامسة من مؤتمر الرعاية المسؤولة ستناقش أحدث الحلول المبتكرة والمتاحة لبناء مستقبل أكثر استدامة، كما انها ستوفر فرصة للعلماء الشباب والأوساط الأكاديمية للمشاركة في حماية مستقبل كوكبنا.

ضوء أخضر أوروبي لمشروع إصلاح النظام البيئي

الاقتصادية

أعطى البرلمان الأوروبي موافقة أولى أمس، على مشروع قانون بشأن إصلاح الأنظمة البيئية، وهو النص الرئيس للميثاق الأخضر للاتحاد الأوروبي الذي طرحته بروكسل ويعارضه نواب اليمين واليمين المتطرف.

ويفرض هذا التشريع على الدول أهدافا ملزمة لترميم المناطق البرية والبحرية المتضررة من التلوث أو الاستغلال المكثف، من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي بما يتماشى مع اتفاقية مونتريال.

ووفقا لـ»الفرنسية»، سيتعين على أعضاء البرلمان الأوروبي الآن التفاوض بشأن المحتوى مع الدول الأعضاء.

وتعد هذه الموافقة فشلا لحزب الشعب الأوروبي (يمين) الذي دعا إلى الرفض الكامل للنص، مبررا التأثير المحتمل في الزراعة وصيد الأسماك والطاقة المتجددة.

ووافق البرلمان الأوروبي على نسخة من النص مخففة كثيرا مقارنة بالمقترحات الأولية للمفوضية الأوروبية، وفقا للمدافعين عن البيئة. وقال سيزار لوينا مقرر النص، عضو البرلمان الأوروبي الإسباني (يسار) إنه نصر جماعي ونبأ سار للطبيعة والدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي نفسه».

بدوره، أشاد باسكال كانفان رئيس لجنة البيئة بالقرار كاتبا على تويتر «نحن مستعدون لمواجهة تحديات المستقبل، لقد فشلت عملية اليمين المتطرف ومانفريد فيبر رئيس حزب الشعب الأوروبي».

لكن أهداف النص قلصت، وبات موقف البرلمان قريبا من الموقف الذي اعتمدته الدول الأعضاء في 20 حزيران (يونيو).

وأدخل بعض أوجه المرونة والإعفاءات مثل إلغاء التزامات تحقيق نتائج بالأرقام، كما أضاف البرلمان إمكان إرجاء الأهداف إذا طرأت ظروف استثنائية.

وقالت آن ساندر، مقررة حزب الشعب الأوروبي لنص لجنة الزراعة «النص أفرغ تماما من جوهره».

لكن المجموعة المحافظة قالت إنها دافعت عن الخط الذي أيده كثير من الناخبين، خصوصا من الأوساط الزراعية المعادية لقواعد بيئية يعدون أنه مبالغ فيها.

وقال بيتر لسيه النائب الألماني في الاتحاد الأوروبي «بالطبع أنا محبط، لكن التزامنا لم يذهب سدى سأستمر في الدفاع عن إرادة سكان المناطق الريفية».

ويهدف مشروع القانون إلى وقف تدهور التنوع البيولوجي ومواجهة تغير المناخ بشكل أفضل من خلال

فرض إصلاح للأنظمة البيئية المتضررة.

وبحسب بروكسل، فإن أكثر من 80 في المائة من الموائل الطبيعية داخل الاتحاد الأوروبي في حالة حماية «سيئة أو متوسطة»، وما يصل إلى 70 في المائة من التربة في وضع سيئ.

وسيفرض النص الذي اقترحته المفوضية الأوروبية منتصف 2022 على الدول الـ27 تقديم تدابير تسهم في إصلاح الأنظمة البيئية تغطي 20 في المائة من المناطق البرية والبحرية على مستوى الاتحاد الأوروبي بحلول 2030، لتشمل كل المناطق التي تتطلب ذلك بحلول 2050.

وكالة الشبكات الألمانية: متوسط انقطاع توريد الغاز بلغ 1.52 دقيقة في 2022

الاقتصادية

أعلنت الوكالة الاتحادية للشبكات في ألمانيا، أن البلاد لم تشهد أي انقطاعات تقريبا في توريد الغاز للعملاء العام الماضي أيضا.

وقال كلاوس مولر رئيس الوكالة في تصريحات أمس توريد الغاز في ألمانيا آمن، هذا ما أكدته القيمة الحالية لمتوسط انقطاعات توريد الغاز.

وبحسب البيانات لم يتم توريد الغاز للعملاء لمدة بلغت في المتوسط 1.52 دقيقة العام الماضي، حيث تراجعت هذه القيمة عن مستواها في 2021 الذي بلغ 2.18 دقيقة.

وتوافق معدل الانقطاع العام الماضي مع المتوسط طويل الأجل البالغ 1.54 دقيقة، وذكرت الهيئة الرقابية أن انقطاعات التوريد تعود بالأساس إلى تلفيات في خطوط الغاز أثناء أعمال البناء.

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة تقوم منذ 2006 بحساب متوسط انقطاع التوريد بالدقائق لكل مستهلك نهائي في ألمانيا، وذلك استنادا إلى تقارير جميع مشغلي شبكات الغاز الألمانية.

ويقتصر هذا الحساب على الانقطاعات غير المقررة فقط، بما في ذلك التأثيرات الناتجة عن أطراف خارجية والأعطال في منطقة مشغل الشبكة والتأثيرات المتبادلة مع شبكات أخرى أو أي أعطال أخرى. ولا يتضمن الحساب انقطاع التوريد الناجم عن قوى قاهرة.

نصح الاتحاد الفيدرالي لمنظمات المستهلك الألمانية، بشدة، بعدم تركيب نظم تدفئة جديدة بالغاز في المنازل أو الشقق السكنية، في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار.

وقالت رامونا بوب، رئيسة الاتحاد لصحيفة «راينيشه بوست» المحلية اليوم الأربعاء: «يمكننا الآن التحذير فقط من تركيب نظم تدفئة بالغاز... سترتفع أسعار الغاز والنفط مع ارتفاع سعر ثاني أكسيد الكربون للوقود الأحفوري عاما بعد عام.» جدير بالذكر أن الحكومة الائتلافية الألمانية تعرضت لسلسلة من الخلافات المتعلقة بقانون مثير للجدل، يهدف إلى حظر تركيب معظم نظم التدفئة بالنفط والغاز بداية من عام 2024 وتشير التقديرات إلى أن نصف المنازل في ألمانيا تعمل بالغاز. ويعد تركيب المضخات الحرارية، التي تعد أفضل للبيئة، أمرا مكلفا للغاية.

التشيك تعتزم رفع الضريبة على الديزل لتعزيز إيرادات الموازنة

الاقتصادية

وافق البرلمان التشيكي على مقترح حكومي برفع الضريبة على الديزل بمقدار 1.5 كرونة للتر الواحد لتعزيز إيرادات الموازنة، بحسب وكالة الأنباء التشيكية «سي تي كيه».

وأضافت الوكالة أمس، أن هذه الخطوة من شأنها أن ترفع الضريبة على الديزل بمقدار 1.5 كرونة للتر الواحد، ومن المتوقع رفع أسعار الديزل بنحو 1.8 كرونة للتر الواحد، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقدرت وزارة المالية التشيكية أن تلك التعديلات ستجلب 727 مليون كرونة إضافية شهريا إلى موازنة الدولة بعد سريان مقترح رفع الضريبة، بحسب «بلومبيرج». يشار إلى أن التشيك خفضت الضريبة العام الماضي للمساعدة على خفض أسعار التجزئة للوقود خلال أزمة الطاقة في أوروبا.

وأعلنت السلطات فى التشيك، ارتفاع الطلب بشكل كبير على استهلاك ألواح الطاقة الشمسية بين المواطنين فى البلاد.

وأوضحت شركة الطاقة الوطنية في تصريحات أن هناك طلبا متزايدا ومستمرا على ألواح الطاقة الشمسية وأن الارتفاع في الطلب بلغ 50 في المائة مقارنة بالعام الماضى، وذلك حسبما ذكر راديو «براغ الدولى».

وتسعى الدول الأوروبية إلى ترسيخ مفهوم الطاقة المتجددة والنظيفة في ظل أزمات نقص الطاقة بالقارة الأوروبية منذ بدء العمليات العسكرية الروسية فى أوكرانيا العام الماضى.

يشار إلى أنه في 2020، شكلت الحكومة التشيكية السابقة لجنة الفحم، التي أعدت ثلاثة سيناريوهات للتخلص التدريجي من الفحم، في أعوام 2033 و2038 و2043، قبل التوصية رسميا بموعد 2038.

وأعدت اللجنة جميع السيناريوهات بناء على سعر نظام تجارة الانبعاثات البالغ 30 يورو للطن في 2030، رغم أن الأسعار تجاوزت 80 يورو للطن.

وتتسارع خطط التخلص من الفحم على المستوى القطري في أنحاء أوروبا، ويتوقع أن تتخلص التشيك من الفحم قبل 2030، مثل الدول الأوروبية الأخرى المسؤولة والمتقدمة.

ويرسل موعد التخلص التدريجي من الفحم المحدد بـ2033 إشارة واضحة إلى صناعة الطاقة التشيكية، بضرورة التخلي الآن عن خطط توسيع منجم «بيلينا»، أو تعديل وضع محطات توليد الكهرباء القديمة التي تعمل بالفحم.

التضخم الأميركي يرفع أسعار النفط فوق 80 دولاراً و«المخزونات» تقلص مكاسبه

الشرق الأوسط

تجاوزت العقود الآجلة لخام برنت خلال تعاملات جلسة الأربعاء، 80 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ مايو (أيار) الماضي، بعدما أشارت بيانات التضخم في الولايات المتحدة إلى أن دورة رفع أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد في العالم في طريقها إلى الانتهاء، لكن ارتفاع المخزونات الأميركية أكثر من التوقعات كبحت الصعود.

وارتفعت أسعار المستهلكين الأميركيين بشكل طفيف في يونيو (حزيران) مسجلة أقل زيادة سنوية في أكثر من عامين مع استمرار التضخم في التراجع. وتتوقع الأسواق رفع أسعار الفائدة مرة أخرى، لكنها ترجح أيضا أن دورة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بلغت ذروتها.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت إلى 80.14 دولار للبرميل بحلول الساعة 16:09 بتوقيت غرينتش بعدما وصلت إلى 80.50 دولار للبرميل في وقت مبكر. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس إلى 75.66 دولار للبرميل، بارتفاع 0.5 في المائة، بعدما بلغت 76.08 دولار.

وتعهدت السعودية الأسبوع الماضي بتمديد خفض للإنتاج بواقع مليون دولار للبرميل في أغسطس (آب) بينما ستقلص روسيا الصادرات بواقع 500 ألف برميل يومياً.

وقلصت أسعار النفط مكاسبها بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الذي أكد ارتفاع مخزونات الخام الأميركية بأكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي. وأوضح التقرير أن مخزونات الخام الأميركية زادت 5.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في السابع من يوليو (تموز) إلى 458.1 مليون برميل مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع لـ«رويترز» بزيادة 500 ألف برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة، إن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 599 ألف برميل يومياً. بينما مخزونات البنزين لم تتغير تقريباً، حيث انخفضت بمقدار ثلاثة آلاف برميل فقط في الأسبوع إلى 219.5 مليون برميل، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع لرويترز بانخفاض 700 ألف مليون برميل.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، ارتفعت 4.8 مليون برميل في الأسبوع إلى 118.2 مليون برميل، مقابل توقعات بانخفاض 300 ألف برميل. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما تراجعت 1.6 مليون برميل في الأسبوع الماضي، وإن تدفقات مصافي النفط الخام ارتفعت 629 ألف برميل يوميا في الأسبوع الماضي إلى 16.7 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ يونيو (حزيران) 2022، كما ارتفعت معدلات استخدام المصافي 2.6 نقطة مئوية في الأسبوع.

تقرير يكشف نفوذ الحرس الثوري وسيطرته على نفط وغاز العراق

اندبندنت

تمارس إيران ضغوطاً كبيرة على العراق على ما يبدو لمنعه من تصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، وبينما تمتلك طهران نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واسعاً لدى الجار العربي، فإن ملف الطاقة، أخيراً، كان على رأس الأهداف لاستغلاله كورقة في شأن رفع العقوبات الأوروبية.

تعارض إيران وبشدة، بحسب ما يقول تقرير بريطاني حديث، فكرة تصدير العراق للغاز من دون أن يكون لها دور فيه، مبيناً أن طهران تستخدم هذا الملف بشكل غير مباشر في مفاوضاتها مع الجانب الأوروبي للتعجيل برفع العقوبات.

بحسب التقرير الصادر عن المركز العالمي للدراسات التنموية ومقره العاصمة البريطانية لندن، فإن ثمة مخاوف إيرانية حقيقية دفعتها لاعتبار ملف الطاقة في العراق جزءاً من أمنها القومي، كاشفاً أن مكتب العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني هو من يتولى الإشراف على ملف حقول النفط والغاز في العراق إضافة إلى ملف المناطق المتنازع عليها بين حكومتي بغداد وأربيل وفي مقدمتها كركوك وسنجار.

عززت إيران نفوذها في هذا المجال منذ الأسابيع الأولى لحكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إذ أبرمت وزارة النفط الإيرانية مع العراق عقداً للخدمات الفنية والهندسية بقيمة أربعة مليارات دولار، كما افتتحت مكتباً لها في العاصمة العراقية بغداد تمهيداً لدخول عدد أكبر من شركات الطاقة الإيرانية إلى السوق العراقية.

كركوك في عين العاصفة

يسلط تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية الضوء على أهمية كركوك بالنسبة لإيران الطامحة لتصدير

الغاز من حقولها الجنوبية، إذ تشكل كركوك نقطة التقاء بين أنبوب الغاز الذي تعتزم إيران مده إلى سوريا وأنبوب الغاز الآخر الواصل بين حقل بارس الجنوبي وتركيا، إضافة إلى رغبة إيران بتصدير نفطها عبر كركوك ومنها إلى البحر المتوسط وذلك من خلال إعادة العمل بأنبوب كركوك - بانياس على الساحل السوري.

تعتبر كركوك نموذجاً مصغراً للتنوع العراقي والمذهبي في العراق لذلك فإن التحكم فيها أمر مهم جداً لإيران التي، وبحسب التقرير لم تكتف بالضغوط السياسية والعسكرية بل وتستخدم القوة الناعمة كإنشاء المراكز الشبابية والصحية في أحيان أخرى.

لكن في المقابل، ومنذ اللحظات الأولى لإعلان حكومة كردستان نيتها تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية العام الماضي، بدأ مكتب العمليات الخارجية في الحرس الثوري تنفيذ خطة لعزل كركوك عن الإقليم، كما يشير التقرير. ويلفت إلى أن هدف الخطة التي يشرف على تنفيذها ضباط كبار في الحرس الثوري هو دعم المعارضة السياسية لأربيل وخلق مناخ من الشك وعدم الثقة بين الأحزاب الكردية إضافة لقطع مصادر التمويل وتصعيد الخلاف مع بغداد.

نسف حكومة السوداني

يلفت التقرير إلى أن حكومة السوداني لم تسلم من الضغوط السياسية أيضاً، فقد حاولت أطراف عراقية موالية لطهران استخدام ملف الموازنة الاتحادية لنسف الاتفاق السياسي مع الكرد، الذي شكلت على أساسه الحكومة.

تسعى إيران إلى الاستحواذ الكامل على ملف تصدير الغاز أو توجيهه بحسب مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة واستخدامه كورقة ضغط على الولايات المتحدة وحلفائها.

يتناغم التحرك الإيراني مع رغبة تركيا في فرض شروط سياسية واقتصادية على كل من بغداد وأربيل، سواء كان ذلك متعلقاً بملف حزب العمال أو قضية التعويضات الخاصة بتصدير نفط الإقليم عبر الموانئ

التركية.

وبحسب التقرير، لا تزال خسائر العراق من استمرار تركيا منع تصدير نفط كردستان للشهر الثالث على التوالي في ارتفاع، إذ وصلت إلى أكثر من 3.5 مليار دولار، كانت ستسهم في تطوير قطاع الطاقة في العراق وتزيد من قدراته الإنتاجية.

تداول النفط الروسي يقترب من سقف سعر مجموعة السبع

اقتصاد الشرق

اقترب سعر نفط الأورال، الخام الروسي الرئيسي، من الحد الأقصى لسقف الأسعار الذي فرضته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، سعياً لتخفيض مصدر تمويل الكرملين للحرب في أوكرانيا.

في حال تخطى أعلى نوع من الخام المصدر من البلاد عتبة 60 دولاراً؛ فإنّ ذلك سيُمكّن موسكو من إعلان نصر نوعي عن طريق إظهار أنّ باستطاعتها توصيل براميلها لمشترين عبر أنحاء العالم كافة دون مساعدة من الشركات الغربية. يسمح الالتزام بالحد الأقصى للأسعار بنقل النفط الروسي على متن السفن الغربية، وتوفير تغطية تأمينية، وهذا في حال كان سعره أقل من هذا الحد فقط.

ساعد ظهور أسطول ظل كبير من ناقلات النفط منذ تصعيد العقوبات السنة الماضية، على سحب نقل نفط البلاد، والعمل في حدود سقف الأسعار.

بلغ هذا النوع من الخام 59.98 دولار للبرميل في ميناء نوفوروسيسك المطل على البحر الأسود أمس الثلاثاء، بحسب بيانات شركة «أرغوس ميديا» (Argus Media). تمثل تقييمات وكالة التسعير أهمية في تحديد حدود سقف الأسعار المستقبلية.

صعود العقود المستقبلية لبرنت

احتج المسؤولون الأميركيون طويلاً بسبب أنّ سقف السعر مطروح لمنح المشترين نفوذاً في التفاوض مع ضمان أنّه إذا لم تتمكّن روسيا من نقل براميل إنتاجها من النفط؛ فلن يترتب على ذلك وقوع أزمة بإمدادات النفط.

برغم ذلك؛ سيدل تجاوز مستوى 60 دولاراً لخام الأورال على بدء تنامي قدرة روسيا على توصيل نفطها

بصورة مستقلة.

زادت أسعار النفط المشابه للأورال عبر أنحاء العالم كافة، نظراً لأنّ هذا هو النوع الرئيسي من الإمدادات الذي تخفض الدول الأعضاء بتحالف «أوبك+» تدفقه للسوق لتدعيم الأسعار. بدأت علامات تراجع تدفقات النفط الروسية بالظهور، بما يواكب تعهد موسكو بتخفيض البلاد للصادرات.

صعدت العقود المستقبلية لخام برنت إلى 79.75 دولار للبرميل اليوم الأربعاء.

كشفت بيانات «أرغوس» أنّ سعر خام الأورال في ميناء بريمورسك الواقع على بحر البلطيق ارتفع أيضاً مسجلاً 59.38 دولار.

قفزة كبيرة في إيرادات دول أوبك من تصدير النفط.. السعودية تتصدر

رجب عز الدين

الطاقة

ارتفعت إيرادات دول أوبك من صادرات النفط خلال العام الماضي (2022)، لتسجل أعلى مستوياتها منذ 2014، بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الخام، مع استحواذ السعودية على الحصة الأكبر من حيث القيمة.

وقفزت عائدات الصادرات النفطية للدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 54.2٪ إلى 873.57 مليار دولار خلال 2022، مقارنة بـ566.44 مليار دولار خلال عام 2022، وفقًا لبيانات النشرة الإحصائية السنوية الصادرة حديثًا عن أوبك.

ارتفعت إيرادات دول أوبك من صادرات النفط خلال العام الماضي (2022)، لتسجل أعلى مستوياتها منذ 2014، بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الخام، مع استحواذ السعودية على الحصة الأكبر من حيث القيمة.

وقفزت عائدات الصادرات النفطية للدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 54.2٪ إلى 873.57 مليار دولار خلال 2022، مقارنة بـ566.44 مليار دولار خلال عام 2022، وفقًا لبيانات النشرة الإحصائية السنوية الصادرة حديثًا عن أوبك.

ويرجع السبب الرئيس في انتعاش إيرادات دول أوبك إلى زيادة الطلب العالمي على الخام خلال العام الماضي، وارتفاع أسعاره إلى مستويات تجاوزت 100 دولارًا للبرميل، بسبب الحرب قبل أن تهدأ وتقلّص مكاسبها أواخر عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وكانت فنزويلا الأكثر زيادة من حيث النسبة المئوية لارتفاع الإيرادات بين كل دول أوبك، بنحو 74.4٪، ثم الإمارات وإيران بنسبة 73.4٪ و66.9٪ على التوالي، في حين كانت ليبيا الأقلّ زيادة بنحو 21٪، مع الاضطرابات التي يواجهها القطاع.

السعودية في الصدارة

استحوذت السعودية على أكبر إيرادات دول أوبك بفارق كبير جدًا عن كل الدول الأعضاء في المنظمة، لتسجل 326.2 مليار دولار خلال عام 2022، بزيادة 61.4٪ مقارنة بعام 2021، الذي بلغت فيه الإيرادات 202.1 مليار دولار.

بينما استحوذ العراق على ثاني أكبر الإيرادات بين دول أوبك بـ120.5 مليار دولار عام 2022، بزيادة 51.1٪ مقارنة مع عائدات الصادرات النفطية لعام 2021، البالغة 79.7 مليار دولار.

وجاءت الكويت في المركز الثالث بـ95.3 مليار دولار عام 2022، بزيادة 54.5٪ عن إيرادات عام 2021، البالغة 61.7 مليار دولار.

بينما حلّت الإمارات بالمركز الرابع في إيرادات دول أوبك من صادرات النفط، مسجلة 94.6 مليار دولار عام 2022، بزيادة ٪73.4 على عائدات عام 2021، البالغة 54.5 مليار دولار.

أمّا المركز الخامس، فقد حازت عليه نيجيريا بإيرادات من بيع النفط بلغت 53.4 مليار دولار عام 2022، مقابل 41.3 مليار دولار عام 2021، ما يمثّل زيادة سنوية ٪29.2.

ويوضح الرسم التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- تطور إيرادات دول أوبك من صادرات النفط خلال 10 سنوات، اعتماداً على بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية:

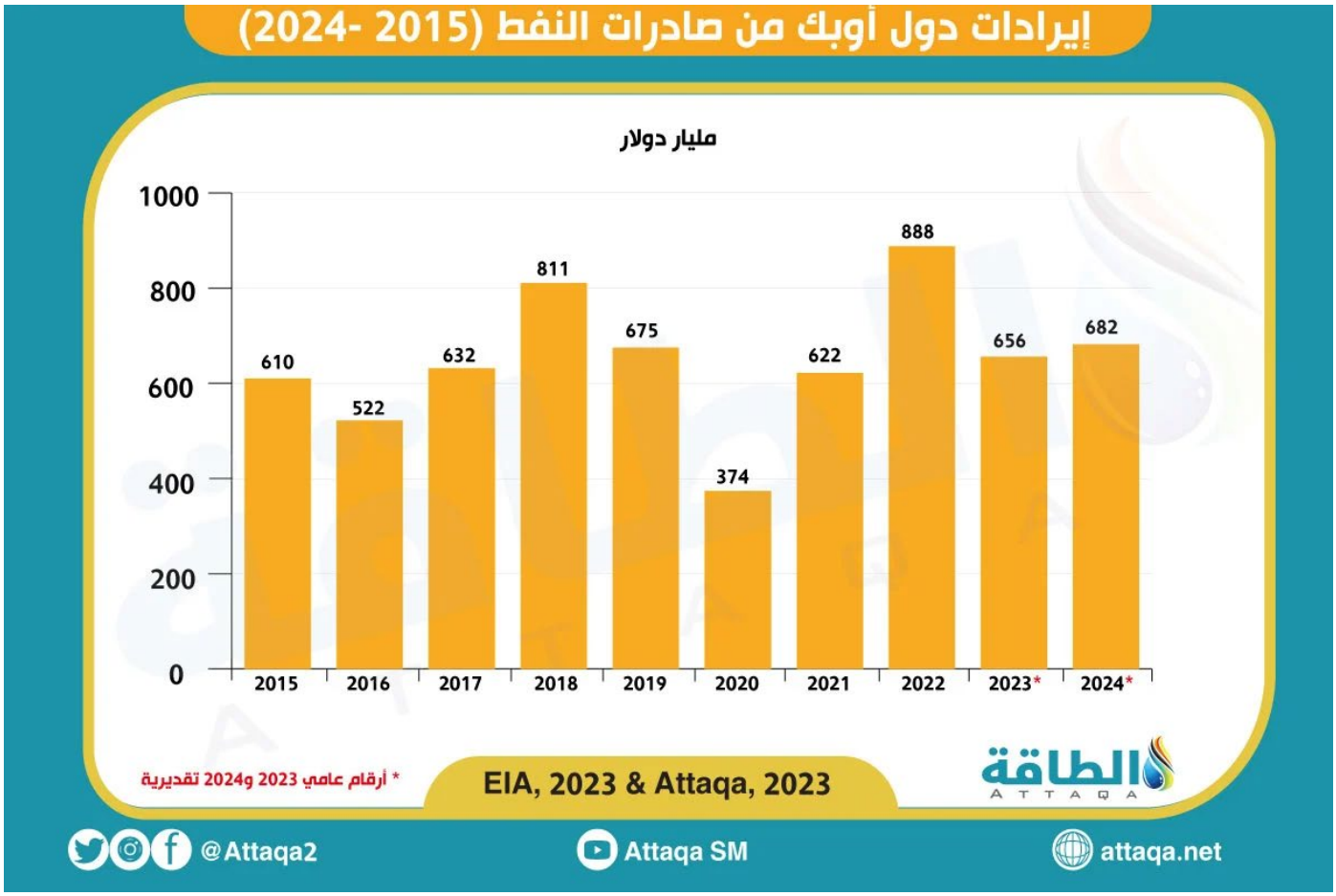

زيادة قوية في إيرادات إيران وفنزويلا

كما ارتفعت إيرادات إيران -في المركز السادس- بنسبة ٪66.9 إلى 42.6 مليار دولار خلال العام الماضي، مقارنة بإيرادات بلغت 25.5 مليار دولار عام 2021، رغم العقوبات المفروضة على صادرات طهران.

وجاءت أنغولا في المركز السابع ضمن أكبر إيرادات دول أوبك، مسجلة 41.2 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ28.8 مليار دولار عام 2021، بزيادة ٪43.

وحلّت ليبيا في المركز الثامن بإيرادات بلغت 33.2 مليار دولار عام 2022، بزيادة ٪21 فقط عند المقارنة مع مستويات عام 2021، البالغة 27.4 مليار دولار.

بينما حققت الجزائر، التي جاءت في المركز التاسع، عائدات بقيمة 32.5 مليار دولار من صادرات النفط عام 2022، بزيادة ٪39.2 مقارنة بإيرادات عام 2021، البالغة 23.3 مليار دولار.

أمّا فنزويلا، فقد حلّت في المركز العاشر، بإيرادات بلغت 15.3 مليار دولار خلال عام 2022، مع تحقيقها زيادة قوية هي الأعلى بين دول أوبك، بلغت ٪74.4، مقابل 8.8 مليار دولار في عام 2021.

بينما جاءت الكونغو في المركز الحادي عشر بـ8.3 مليار دولار 2022، بزيادة ٪43.4 على الإيرادات البالغة 5.8 مليار دولار عام 2021.

أمّا الغابون، فجاءت في المركز الثاني عشر، مع تحقيقها إيرادات من تصدير النفط بلغت 6.8 مليار دولار 2022، بزيادة ٪46.7 مقارنة بعام 2021، الذي سجل 4.6 مليار دولار.

بينما جاءت غينيا الاستوائية في المركز الثالث عشر والأخير، بإيرادات بلغت 3.1 مليار دولار عام 2022، بزيادة ٪31.5 عند المقارنة مع عام 2021 (2.36 مليار دولار).

إنتاج أوبك+ يرتفع هامشيًا في يونيو.. وروسيا تخفض 440 ألف برميل يوميًا

الطاقة

ارتفع إنتاج أوبك+ النفطي بنسبة هامشية خلال يونيو/حزيران الماضي، على الرغم من تراجع الإنتاج الروسي ضمن تعهدات موسكو بخفض الإنتاج.

وأظهر مسح حديث إبقاء تحالف أوبك+ إنتاجه من النفط الخام دون تغيير تقريبًا في يونيو/حزيران، وسط ترقّب لمستويات الإنتاج في يوليو/تموز الجاري، مع تطبيق تخفيضات إضافية كبيرة من جانب السعودية وروسيا، التي ستمتد حتى أغسطس/آب المقبل.

ارتفع إنتاج أوبك+ بمقدار 10 آلاف برميل يوميًا إلى 41.34 مليون برميل في اليوم، وفقًا لآخر مسح أجرته منصة إس آند بي غلوبال بلاتس.

جاء ارتفاع إنتاج أوبك+ في أعقاب انخفاض كبير بلغ 670 ألف برميل يوميًا في مايو/أيار إلى أدنى مستوى له في 19 شهرًا، مع انضمام 8 دول إلى روسيا في إقرار تخفيضات طوعية، من المقرر أن تبقى سارية حتى نهاية عام 2024.

تخفيضات أوبك+

أعلنت المملكة العربية السعودية خفضًا إضافيًا قدره مليون برميل يوميًا في يوليو/تموز وأغسطس/آب على الأقلّ، بينما قالت روسيا، التي تعهدت بخفض 500 ألف برميل يوميًا، إنها ستخفض صادرات النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس/آب.

يعمل تحالف أوبك+ على خفض الإنتاج في محاولة لدعم استقرار سوق النفط، والتي ما تزال تعاني من ضعف المؤشرات الاقتصادية العالمية.

لن يجتمع وزراء أوبك+ لمناقشة ظروف السوق وأحجام الإنتاج حتى 26 نوفمبر/تشرين الثاني، لكنهم قالوا، إنهم يظلّون على أهبة الاستعداد لاجتماع استثنائي قبل ذلك الحين، إذا كانت ظروف السوق تستدعي ذلك.

بدءًا من مايو/أيار، أدخلت 9 دول في تحالف أوبك+ بقيادة السعودية تخفيضات طوعية، بإجمالي 1.66 مليون برميل يوميًا، في محاولة لضبط أسواق النفط؛ ما رفع تخفيضات الإنتاج الكلّية من قبل التحالف إلى 3.6 مليون برميل يوميًا.

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض أرقام تخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل 9 دول من تحالف أوبك+:

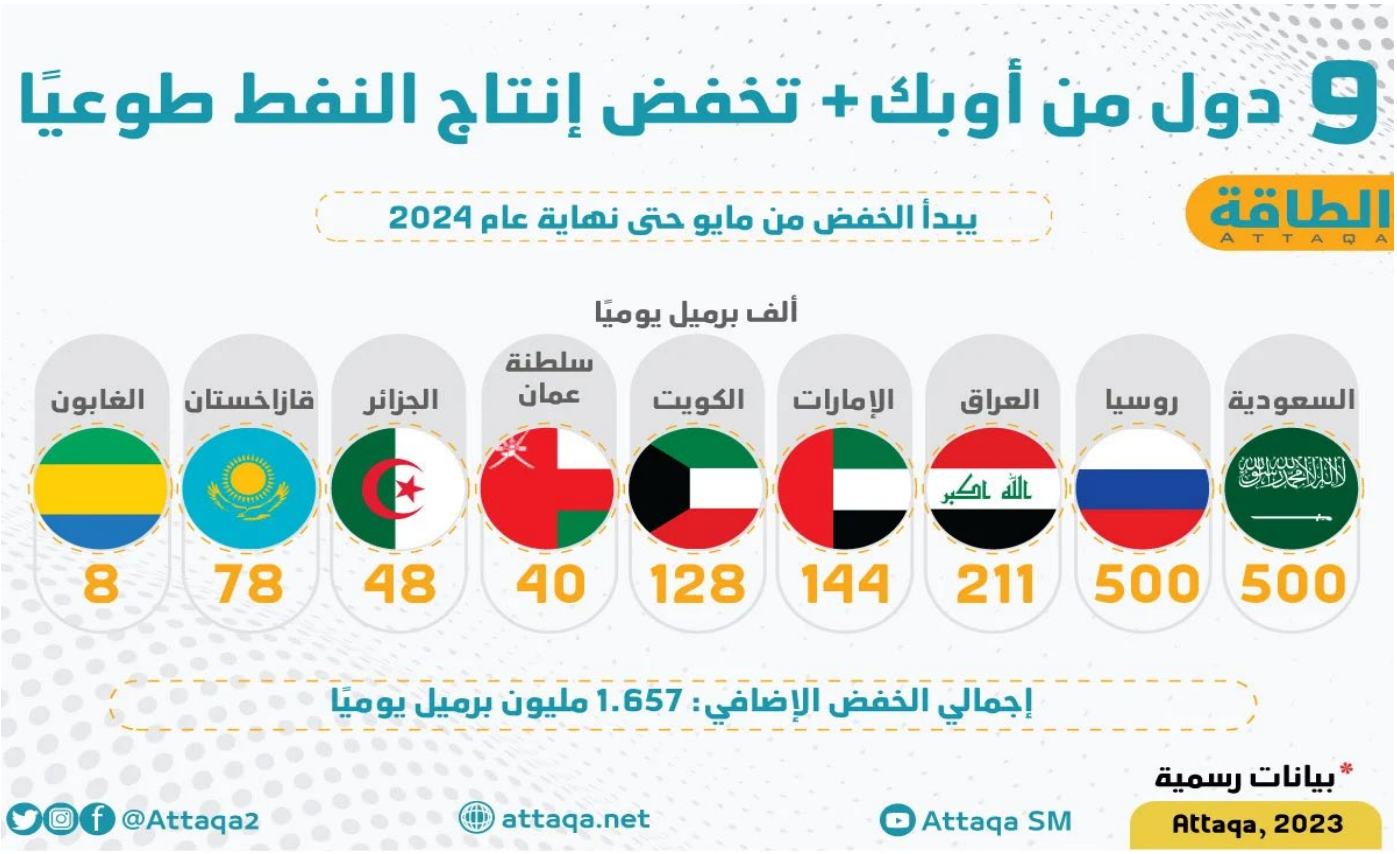

إنتاج أوبك من النفط

زادت دول أوبك الـ13 إنتاجها بمقدار 70 ألف برميل يوميًا في يونيو/حزيران إلى 28.23 مليون برميل يوميًا، بقيادة زيادات متواضعة في إيران والعراق ونيجيريا وفنزويلا.

وشهدت إيران توسعًا في إنتاجها في الأشهر الأخيرة، إذ قالت مصادر في السوق، إن الصادرات ارتفعت بشكل كبير، في إشارة محتملة إلى أن الولايات المتحدة تخفف من إنفاذ العقوبات.

وخلال يونيو/حزيران، زاد إنتاج إيران من النفط بنحو 50 ألف برميل يوميًا إلى 2.71 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ 2.66 مليون برميل يوميًا في مايو/أيار الماضي.

وتستفيد فنزويلا أيضًا من تخفيف العقوبات الأميركية، إذ تساعد وارداتها من المخفف في تعزيز إنتاجها من النفط الثقيل.

وضخّت كاراكاس نحو 30 ألف برميل زيادة في الشهر الماضي، ما رفع إنتاجها إلى 800 ألف برميل يوميًا، مقارنة مع 770 ألف برميل في مايو/أيار الماضي.

إنتاج السعودية من النفط

أظهر المسح أن السعودية، أكبر عضو في أوبك، أنتجت 9.99 مليون برميل يوميًا في يونيو/حزيران، بزيادة 12 ألف برميل عن حصتها في أوبك+.

ولم يكن الإنتاج السعودي بهذا المستوى المنخفض منذ ديسمبر/كانون الأول 2021، إذ إن التخفيض الإضافي الذي يُنَفَّذ لشهري يوليو/تموز وأغسطس/آب سيخفض الإنتاج إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة في 2011.

وأعلنت السعودية تمديد خفض الإنتاج الطوعي البالغ مليون برميل نفط يوميًا، والذي بدأ تنفيذه في يوليو/تموز الجاري، إلى أغسطس/آب المقبل.

بموجب تعهّد المملكة بالخفض الطوعي، من المقرر أن يبلغ إنتاج السعودية من النفط، في شهر أغسطس/آب 2023، ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًا.

ومن المقرر أن يضاف خفض المليون برميل يوميًا إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنته السعودية في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

التخفيضات الروسية

قوبل نمو إنتاج أوبك النفطي جزئيًا بانخفاض قدره 60 ألف برميل يوميًا من أعضاء التحالف من خارج أوبك، والذي ضخّ 13.11 مليون برميل يوميًا بشكل جماعي.

وشهدت روسيا، أكبر منتج من خارج أوبك، انخفاضًا في الإنتاج بمقدار 30 ألف برميل يوميًا، إلى 9.42 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ أبريل/نيسان 2022 ، عندما بدأت الدول الغربية في الابتعاد عن البراميل الروسية، مع تصاعد الحرب في أوكرانيا.

وهذا يجعل روسيا أقرب إلى هدف الخفض الطوعي الأول عند 500 برميل يوميًا من مستويات فبراير/شباط، إذ قدّر مسح بلاتس الإنتاج الروسي عند 9.86 مليون برميل يوميًا في فبراير/شباط، المستعمَل بوصفه خط أساس لهدف الخفض الطوعي البالغ 500 ألف برميل يوميًا.

بالإضافة إلى روسيا، شهدت ماليزيا وسلطنة عمان انخفاضًا في الإنتاج من خارج أوبك.

وبما في ذلك التخفيضات الطوعية، كان العجز في إنتاج أوبك+ مقابل الحصص نحو 1.1 مليون برميل يوميًا، بمعدل امتثال قدره 118.63٪.

يشار إلى أن مسح بلاتس يرصد أرقام إنتاج رؤوس الآبار، وتُجَمَّع باستعمال معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحلّلين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات الشحن الخاصة والأقمار الصناعية والمخزون.

خطة لزيادة إنتاج النفط في الكونغو قبل مراجعة خطوط الأساس لأوبك+

دينا قدري

الطاقة

من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط في الكونغو بشكل كبير بحلول العام المقبل (2024)، قبل مراجعة خطوط الأساس الخاصة بدول تحالف أوبك+ في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، والتي قد تشهد زيادة في الحصص.

واتُّفِقَ على خفض إنتاج التحالف الإجمالي بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا في عام 2024، بعد ساعات من المفاوضات المتوترة في الاجتماع الوزاري الأخير لأوبك+ في 4 يونيو/حزيران، إذ أخفقت الكونغو ونيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية في الوصول إلى حصصها في السنوات الأخيرة.

ومُنحت الدول مهلة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023 لإثبات قدرتها على زيادة الإنتاج، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ويتسابق أعضاء أوبك من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لإظهار أحجام إنتاج أكبر لتجنّب تخفيضات كبيرة في خطوط إنتاجهم الأساسية، التي تُحسب من خلالها الحصص، سواء بالخفض أو الزيادة.

إنتاج النفط في الكونغو

صرّح وزير النفط في الكونغو برونو جان ريتشارد إيتوا بأن إنتاج بلاده يُعدّ أقلّ بقليل من 300 ألف برميل يوميًا من النفط المكافئ، لكنه سيرتفع إلى 400 ألف برميل يوميًا من النفط المكافئ بحلول العام المقبل (2024)، معظمه من النفط.

وقال إيتوا: «لدينا توقعات عالية للغاية لزيادة الإنتاج في عام واحد»، وذلك في مقابلة مع منصة «إس آند بي غلوبال» (S&P Global)، على هامش ندوة أوبك الدولية في فيينا، طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتبلغ حصة إنتاج النفط في الكونغو حاليًا 310 آلاف برميل يوميًا، لكن الإنتاج بلغ 290 ألف برميل يوميًا في مايو/أيار الماضي، وفقًا لمسح أجرته «إس آند بي غلوبال» لإنتاج أوبك+.

وكان من المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الكونغو من النفط والغاز إلى 114.2 مليون برميل من النفط المكافئ في عام 2030، من 108.6 مليون برميل من النفط المكافئ في عام 2023، مدفوعًا بقائمة من المشروعات الجديدة، وفقًا لتوقعات من «إس آند بي غلوبال».

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حصة إنتاج النفط في الكونغو خلال عام 2024:

إنتاج الغاز في الكونغو

في الوقت الذي تتطلع فيه البلاد إلى تعزيز إنتاجها في المستقبل، قال وزير النفط في الكونغو برونو جان ريتشارد إيتوا: «إن مشروعات الغاز تبشر بالخير.. آمل أن نتمكن من مضاعفة إنتاج الغاز في غضون عامين أو 3 أعوام مقبلة»، وذلك في المقابلة التي اطّلعت على تفاصيلها منصة الطاقة المتخصصة.

أحد هذه المشروعات هو مشروع الغاز «مارين 12»، الذي تأمل الكونغو إطلاقه في ديسمبر/كانون الأول المقبل؛ ومن شأن هذا الإنتاج الإضافي أن يوفر إمدادات إلى السوق المحلية، التي تعتمد على الغاز بنسبة 70٪ من الكهرباء، وكميات أخرى مثل غاز النفط المسال للطهي.

وسيدعم الغاز من «مارين 12» -أيضًا- خطط إنتاج وتصدير الغاز المسال الرئيسة للبلاد؛ إذ تتوقع الكونغو إطلاق شحنات الغاز المسال في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

كما تتوقع زيادة الصادرات من 600 ألف طن متري سنويًا إلى 3 ملايين طن متري من الغاز المسال في عام 2025، عند تشغيل محطة غاز مسال عائمة أخرى بقدرة 2.4 مليون طن سنويًا؛ إذ تهدف البلاد إلى أن تصبح واحدة من أكبر 5 دول مصدّرة للغاز المسال في العالم.

وأضاف إيتوا أن الكونغو تتوقع إعلان اكتشاف كبير للغاز في غضون عام، وهي تمضي حاليًا قُدمًا في تشريعات جديدة لصناعة الغاز.

خفض إنتاج أوبك+ وأسعار النفط

خفّض أعضاء أوبك+ الإنتاج الفعلي والحصص في محاولة لدعم الأسعار، إذ قرر وزراء التحالف -خلال اجتماعهم الأخير في شهر يونيو/حزيران الماضي- تعديل شهر الأساس في المدّة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ليصل إجمالي الإنتاج إلى 40.46 مليون برميل يوميًا.

كما أعلنت السعودية و8 دول أخرى في التحالف أن الخفض الطوعي الإضافي، الذي بدأت تنفيذه في مايو/أيار 2023 بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا، سيمتد حتى نهاية عام 2024، بدلًا من نهاية العام الجاري.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حصص إنتاج النفط لدول أوبك+ في عام 2024، بعد تمديد الخفض الطوعي:

حصص إنتاج النفط لدول أوبك+ من يناير إلى ديسمبر 2024

الطاقة ATTAQA

مليون برميل يوميًا

الجزائر	0.959	أذربيجان	0.551
أنغولا	1.280	البحرين	0.196
الكونغو	0.276	بروناي	0.083
غينيا الاستوائية	0.070	قازاخستان	1.550
الغابون	0.169	ماليزيا	0.401
العراق	4.220	المكسيك	1.753
الكويت	2.548	عمان	0.801
نيجيريا	1.380	روسيا	9.328
السعودية	9.978	السودان	0.064
الإمارات	3.075	جنوب السودان	0.124
دول أوبك	23.955	دول خارج أوبك	14.851
		إجمالي دول أوبك+	38.806

OPEC, 2023 & Attaqa, 2023 | attaqa.net | Attaqa SM | @Attaqa2

وأعلنت السعودية خفضًا إضافيًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال شهر يوليو/تموز، ثم مدّدته شهرًا آخر في أغسطس/آب، كما قررت روسيا خفض صادرات النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا.

ومن جانبه، قال وزير النفط في الكونغو برونو جان ريتشارد إيتوا، إن أسعار النفط الحالية عند مستوى جيد بالنسبة لجمهورية الكونغو.

وأوضح -في تصريحاته التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة-: «نحن بحاجة إلى التوازن الصحيح.. في الحقيقة، نحو 70 دولارًا للبرميل اليوم هو سعر جيد.. كان هذا هو الأساس لميزانيتنا: 70-75 دولارًا للبرميل».

كما أشار وزير النفط في الكونغو إلى أن الأسعار العالمية يجب أن تكون عند مستوى من شأنه أن يدعم 3 احتياجات رئيسة للسوق: جذب الاستثمار، ودعم متطلبات ميزانية المنتجين والاحتياجات الاجتماعية، وتمويل انتقال الطاقة.

وقال: «لا نريد أن تكون الأسعار مرتفعة للغاية؛ لأنها إذا كانت مرتفعة للغاية، فإنها ستقلل من الاستهلاك».

زيادة الدول الأعضاء في أوبك

أعرب وزير النفط في الكونغو برونو جان ريتشارد إيتوا عن دعمه لزيادة الحوار خارج أعضاء أوبك+ الحاليين، وسط دعوات لزيادة حصة أوبك في السوق.

وقال إيتوا: «دعوتُنا للدول المنتجة الأخرى لا تتمثل في الانضمام إلى أوبك وأوبك+، ولكن فقط للتحدث معنا، ثم سنرى ما أفضل شيء للسوق، للنفط، للغاز، لنا جميعًا.. تحالف أوبك+ هو نقطة انطلاق جيدة.. أتمنى أن يكون لدينا المزيد من الحوار مع الدول الأخرى».

ويستهدف أوبك+ تعاونًا أكبر مع المنتجين من خارج المجموعة، وربما يضيف أعضاء جددًا إلى التحالف؛ فقد قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص -في 5 يوليو/تموز الماضي، إنه يدعم التوسع الذي سيزيد من تأثيرها في السوق.

وعلى المدى الطويل، حذّر وزير النفط في الكونغو من أن نقص الاستثمار في قطاع النفط والغاز من قبل المصارف الدولية سيكون خطأ كبيرًا، لا سيما في أفريقيا، حيث يفتقر مئات الملايين إلى الكهرباء، وحيث اتجهت الحكومات الغربية لإمدادات جديدة بعد تحرّكها لتقليص واردات النفط والغاز من روسيا بعد الغزو.

وقال إيتوا: «كيف يمكنك إنتاج المزيد إذا لم تستثمر؟».

توقعات بهيمنة السعودية على صناعة الهيدروجين في الشرق الأوسط

حياة حسين

الطاقة

توقع مسؤول في شركة ميتسوبيشي باور اليابانية هيمنة السعودية على صناعة الهيدروجين في الشرق الأوسط، بوساطة الإنتاج وتقنيات تحول محطات الغاز إلى العمل بالوقود النظيف لاحقًا، ما يدعم احتلال المنطقة المركز الثاني عالميًا، بعد أميركا مستقبلًا.

وقال الرئيس، المدير التنفيذي لشركة ميتسوبيشي باور في أوروبا والشرق الأوسط، خافيير كافادا، إن المملكة تبني محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز بتقنيات ستعمل بالهيدروجين لاحقًا، بالإضافة إلى مشروعات تحول الطاقة، وذلك في حوار مع «إس آند بي غلوبال إنسايتس»، نُشر الثلاثاء 11 يوليو/تموز 2023.

وتزوّد ميتسوبيشي المملكة بتقنيات متقدمة، كما أنها من أكبر الشركات العاملة بمنطقة الشرق الأوسط في هذا المجال.

وأضاف كافادا، أن ميتسوبيشي تجهّز بعض محطات الكهرباء الجديدة في السعودية التي تعمل بالغاز -أيضًا- بتقنيات احتجاز الكربون.

وأشار إلى أن شركته اختبرت تقنيات الهيدروجين بالكامل في البلد الأم (اليابان) قبل طرحها تجاريًا في أنحاء العالم، متضمنًا منطقة الشرق الأوسط.

وكانت ميتسوبيشي قد شاركت في قمة المناخ كوب 27، التي انعقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية، خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وعرضت تلك التقنيات، وفق ما شهدته منصة الطاقة المتخصصة،

خلال زيارة لجناحها في أثناء المشاركة بالقمة.

عدد صغير وقدرة أكبر

قال الرئيس، المدير التنفيذي لشركة ميتسوبيشي باور في أوروبا والشرق الأوسط خافيير كافادا: «إن منطقة الشرق الأوسط في مقدمة الدول التي تعمل على بناء محطات الغاز بتقنيات التحول إلى الهيدروجين، أو تلك التي تولد الكهرباء عن طرق حرق الغاز -حاليًا- مع إمكانات إحلال الهيدروجين في المحطات بوقت لاحق».

وأضاف -في حواره مع «إس آند بي غلوبال إنسايتس»- أن عدد محطات الغاز التي يمكن تحويلها إلى الهيدروجين صغير، لكن قدرتها أكبر.

وتابع: «من المؤكد أن منطقة الخليج لديها طموح أكبر في العمل على تحول الطاقة وتحقيق الحياد الكربوني بسرعة، فهي مركز الطاقة التقليدية حاليًا، وترغب في أن تصبح مركزًا للطاقة النظيفة مستقبلًا، وتقود كل من السعودية والإمارات بناء مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة لخدمة هذا الغرض».

وتتوقع «إس آند بي غلوبال» أن تبلغ حصة الوقود الأحفوري في القدرة المركبة العالمية إلى ٪25 في 2050، حتى مع زيادة الطاقة المتجددة، لتحتل نسبة ٪85 في سعة توليد الكهرباء مستقبلًا.

وتشير إلى أن الغاز سيظل مصدرًا مرنًا وموثوقًا للطاقة، في وقت غياب الشمس والرياح.

وخلال العقود الـ3 المقبلة، بدءًا من الآن وحتى 2050، من المتوقع أن يضيف الغاز 29 غيغاواط سنويًا لسعة الكهرباء عالميًا، وأن تنمو الطاقة الشمسية بنحو 300 غيغاواط أو أكثر سنويًا.

تصدير النفط

تحتل السعودية المركز الأول بين أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا.

كما أنها تستثمر في صناعة الهيدروجين منخفض الكربون والأمونيا، في إطار خطة المملكة لتحقيق الحياد

الكربوني بحلول عام 2060.

كما تطور شركة أرامكو المملوكة للدولة مركزًا لاحتجاز الكربون في مدينة الجبيل، الذي يُتوقع أن تصل طاقته إلى 44 مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول 2035.

وتخطط المملكة لتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء من المحطات العاملة بالغاز، والنصف الثاني من مصادر الطاقة المتجددة.

وكان الرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر، قد أكد ضرورة التوصل إلى تقنيات تخفّض تكلفة إنتاج الهيدروجين، وأعلن خلال مؤتمر أوبك في العاصمة النمساوية (فيينا) في 5 يوليو/تموز الجاري، أن شركته تخطط لإنتاج 11 مليون طن متري سنويًا من الهيدروجين الأزرق.

ويعتمد إنتاج الهيدروجين الأزرق على الغاز، والأخضر على مصادر الطاقة المتجددة.

وقال الناصر: «لا شك أن الهيدروجين سيؤدي دورًا مهمًا في المستقبل، لكن ليس المستقبل القريب، فتكلفة ما يوازي برميل من مكافئ النفط من الهيدروجين الأزرق -حاليًا- تتراوح بين 200 و250 دولارًا، وتزيد إلى 400 دولار في الهيدروجين الأخضر، وهو سعر مرتفع.. نحن نحتاج إلى تقنيات تُسهم في خفض الأسعار».

مشروعات ميتسوبيشي

تنفذ شركة ميتسوبيشي باور اليابانية مشروعات مع عدة جهات في السعودية، تشمل وزارة الكهرباء وعملاقة النفط بالمملكة (أرامكو) وشركة الكهرباء، بالإضافة إلى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (سالين).

كما أنه لدى الشركة مشروعات في الإمارات والبحرين ومصر.

وقال الرئيس، المدير التنفيذي لشركة ميتسوبيشي باور في أوروبا والشرق الأوسط خافيير كافادا، إن محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز لديها إمكانات خفض الانبعاثات بنسبة 60-70٪، مقارنةً بمحطات الفحم.

وأضاف، في حوار مع «إس آند بي غلوبال إنسايتس»: «يُعد الغاز أنظف مصادر الطاقة المتاحة على وجه الأرض الآن.. وتحالف الغاز مع الطاقة الشمسية والرياح يمثّل الحل الأمثل حاليًا، مع إضافة التخزين وإحلال الهيدروجين مكان الغاز تدريجيًا».

وتابع: «نتجه إلى تحويل محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز إلى الهيدروجين، لكن هذا لن يحدث خلال عام أو عامين، ولكن سيستغرق وقتًا طويلًا نسبيًا لكي ننتج كميات كافية من الهيدروجين».

المركز الثاني

توقع الرئيس، المدير التنفيذي لشركة ميتسوبيشي باور في أوروبا والشرق الأوسط خافيير كافادا، أن تسيطر منطقة الشرق الأوسط على المركز الثاني عالميًا، بعد أميركا، في خلق مراكز إنتاج الهيدروجين بغرض توليد الكهرباء.

وكانت الولايات المتحدة قد خصصت أكثر من 7 مليارات دولار لتمويل إقامة 10 مراكز للهيدروجين النظيف في أنحاء البلاد، وأُعلن مناقصة لـ22 مشروعًا في هذا الإطار، ومن المتوقع اختيار الشركات الفائزة نهاية 2023.

وقال كافادا، إن ميتسوبيشي كانت من الشركات المشاركة في المناقصة الأميركية.

وأضاف أن «أميركا ستحتل المركز الأول في صناعة الهيدروجين، تليها منطقة الشرق الأوسط بقيادة السعودية».

وتمضي السعودية قدمًا للبدء في تنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، وذلك بعد نجاحها في تأمين الإغلاق المالي للمشروع بقيمة 8.4 مليار دولار، خلال شهر مايو/أيار من العام الجاري

(2023).

ومن المقرر أن تبدأ شركة نيوم للهيدروجين الأخضر تسليم المعدّات الأساسية لإنشاء أكبر مصنع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة «أوكساغون» بمنطقة «نيوم» السعودية خلال 2023.

يُذكر أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تولي أهمية كبيرة للصناعة، وأعلنت دولة، مثل مصر، استثمارات متوقعة تبلغ 100 مليار دولار في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، خاصةً في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

شكراً